لتنفيذ سلسلة مميزة من المشاريع الإنسانية

الشطي : بروتوكول التعاون مع الإغاثة الإسلامية هدفة تخفيف المعاناة عن المنكوبين

لقطة جماعية أثناء توقيع الاتفاق

وقعت جمعية البنيان للتنمية المجتمعية بروتوكول تعاون مع الإغاثة الاسلامية البريطانية بهدف التنسيق وتبادل الخبرات في مجال العمل الخيري الإنساني، وأناب عن البنيان رئيس مجلس إدارة الجمعية د.سليمان الشطي ومن الإغاثة الإسلامية رئيس قسم الشرق الأوسط لطفي السيد علي.

وبهذه المناسبة أشاد الشطي بالدور الإنساني العالمي والهام الذي تقوم به الإغاثة الإسلامية معتبرا هذا البروتوكول خطوة مؤسسية رائدة حيث تطمح من خلاله التنسيق والشراكة الفاعلة بين جمعية البنيان والإغاثة الإسلامية للوصول لأفضل آليات الشراكة والتعاون التي تمكننا من تنفيذ أفعال حقيقية على الأرض يستفيد منها ضحايا العنف والحروب والمجاعات والأزمات المعقدة حول العالم كي نستطيع تقديم كافة أشكال المساعدات والعون والإغاثة الضرورية لهم بأقل تكلفة ممكنة وبأقصر وقت ممكن.

وأضاف : تتلاقى أهداف كل من البنيان والإغاثة الإسلامية في عمل نشاطات إنسانية متعددة لتخفيف المعاناة عن المنكوبين أينما كانوا، وتتبادل مع الإغاثة الإسلامية أيضا التعاون في التدريب والتأهيل للكوادر البشرية العاملة في كلا الطرفين من خلال دورات تدريبية متخصصة تحت إشراف مدربين متخصصين بما يساهم في رفع الكفاءة الإدارية والفنية لكلا الطرفين.

واختتم الشطي تصريحه بشكر أصحاب الأيادي البيضاء الذين يدعمون جمعية البنيان وأخواتها من الجمعيات والمؤسسات الخيرية فالجميع يتنافس في ميدان الخير ويسعى لتقديم العون والدعم والمساندة للمحتاجين والمعوزين والملهوفين فمعيارنا الأساسي خدمة الإنسانية داعيا أهل الخير إلى استمرار الدعم من خلال موقع البنيان على الإنترنت .abcd.org kw أو الاتصال على الخط الساخن 60026362.

يذكر أن الإغاثة الإسلامية منظمة إنسانية عالمية ولها مكاتب رسمية في 43 دولة في العالم، وبحسب هذا البروتوكول يتبادل الطرفان المعلومات لإدارة الكوارث وإرسال أطقم مشتركة لرفع الاحتياجات ويتم التنسيق وتنفيذ البرامج بشراكة كاملة.

عرضت تجربتها لرعاية الأيتام في منتدى المؤسسة الخيرية الملكية بالبحرين

المطوع: «الرحمة العالمية» تسعى إلى رعاية شاملة وتنمية حقيقية

شاركت الرحمة العالمية التابعة لجمعية الإصلاح الاجتماعي في منتدى المؤسسة الخيرية الملكية بالبحرين والذي عقد تحت شعار «بصمة عطاء» بمناسبة يوم اليتيم العربي هذا وقد عرضت الرحمة العالمية تجربتها الرائدة في رعاية الأيتام والتي حصل من خلالها مجمع الرحمة التنموي في جيبوتي على جائزة أفضل المبادرات المجتمعية في رعاية الأيتام من جمعية السنابل بالبحرين.

وفي هذا الصدد قال الأمين المساعد لشؤون الدعم الفني والعلاقات العامة والإعلام عبدالرحمن عبدالعزيز المطوع أن الرحمة العالمية تكفل 74949 يتيما وتقوم الرحمة العالمية على رعاية الأيتام رعاية متكاملة تعليمية وترفيهية وتربوية وصحية ومعيشية وسكنية.

وأوضح المطوع أن رعاية الأيتام في الرحمة العالمية من التجارب الفريدة من نوعها في رعاية الأيتام مثل مجمعات الرحمة التنموية والتي تساهم في تغيير مفهوم كفالة الأيتام وطلاب العلم من مجرد إطعام فقط إلى رعاية شاملة وتنمية حقيقية حيث تتلخص فلسفة الرحمة العالمية في تحصين اليتيم منذ الصغر ليصبح قادرا على الاعتماد على نفسه مشيرا إلى أن اليتيم يخرج من مجمعات الرحمة العالمية ليساهم في تنمية المجتمع.

عبدالرحمن المطوع

وأوضح المطوع في ورقته التي عرضها في المنتدى أن مجمعات الرحمة التنموية لرعاية الأيتام تعتبر نماذج للتنمية الاجتماعية المنشودة وذلك بما ترسخها من معان إنسانية سامية وأكد أن تلك المجمعات التي تقوم على إنشائها غايتها بناء الإنسان وشحذ همته وانتشاله من غيابات الألم وضيق الواقع الذي وُجد فيه إلى رحاب الرحمة والعطف فهنيئا لكل من قدم لهم الدعم وساهم في رعاية الأيتام والفقراء.

وعرض المطوع قصص النجاح في مجمعات الرحمة التنموية من الطلبة المتفوقين حيث حصل 6 طلاب من مجمع الرحمة التنموي في جيبوتي على الإجازة برواية حفص عن عاصم كما سافر عدد من طلاب مجمع الرحمة التنموي للجامعات المصرية لاستكمال دراستهم الجامعية هناك كما حصل أحد الأيتام في قرغيزيا على المركز الأول في حفظ القرآن الكريم على مستوى الدولة بالإضافة إلى العديد من الأيتام الذي التحقوا بكليات الطب والهندسة واللغة العربية.

وأضاف المطوع أن من بين أيتام الرحمة العالمية د. إبراهيم من غزة والذي يبلغ من العمر الآن 27 عاما وكان تميزه في مشروع الشفيع بادرة لتميز فريد سطره إبراهيم في حياته فقد حفظ القرآن الكريم كاملا عام 2006 في حلقات الشفيع خلال 4 شهور فقط معتمدا على طريقته الخاصة في الحفظ والتثبيت والتي تعتمد على الفهم والتفسير وواصل نجاحاته ليحصل على معدل 98 في المئة في الثانوية العامة ويلتحق بكلية الطب بالجامعة الإسلامية بغزة.

تتمات

الصالح : لا خصخصة

لمسار «الإصلاح المالي والاقتصادي – المدى المتوسط» لا تعطي الحكومة أية صلاحيات لتجاوز القوانين الحالية أو تعديلها ، دون العودة الى مجلس الأمة.

أضاف ان هناك إجراءات في وثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي التي اعتمدها مجلس الوزراء بتاريخ 14 مارس الماضي لا يتطلب إقرارها وتنفيذها سوى قرارات وزارية لإنجازها.

وأوضح أن الوثيقة تمثل التزاما حكوميا بنهج الإصلاح المالي والاقتصادي ، تنفيذا لسياسات ومستهدفات خطة التنمية للسنة المالية 2017/2016 التي أقرها مجلس الأمة في جلسته بتاريخ 17 يونيو 2015 ، كما تمثل التزاما دستوريا وقانونيا بالحفاظ على الثروة الوطنية والمال العام ، والإلتزام بالإجراءات الدستورية لتحقيق أهداف الخطة.

وذكر الوزير الصالح أن الوثيقة تم مناقشتها في عدة اجتماعات موسعة في لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية في مجلس الأمة ، بناء على طلب اللجنة بحضور الجهات المعنية.

وقال ان هناك الكثير من اللغط الذي يدور فيما يتعلق بموضوع الخصخصة ، مؤكدا أن الحكومة لم ولن تتخلى عن دورها في توفير المنافع والخدمات للمواطنين ، ولن تكون هناك عمليات بيع لأصول وموجودات الدولة لأفراد أو شركات خاصة لاحتكارها ، كما يتم بتداوله أو تصويره.

وأكد التزام الحكومة بنص المادة رقم 4 من القانون رقم 37 لسنة 2010 ، بشأن تنظيم برامج وعمليات التخصيص التي تنص على أنه «لا يجوز تخصيص إنتاج النفط والغاز الطبيعي ومصافي النفط ، ومرفقي التعليم والصحة» أي أن القانون حظر خصخصة الانتاج والتكرير في القطاع النفطي.

وبين أن ما ورد في الوثيقة مشروعات مقترحة في القطاع النفطي خارج المجالات المحظورة وفق المادة 21 من الدستور ، موضحا أن الوثيقة لم تتضمن خصخصة مرفقي التعليم والصحة ، بل أشارت الى خصخصة عمليات إدارة المدارس والمستشفيات ، وهذه لا تمثل نقل ملكية مرافق التعليم أو الصحة للقطاع الخاص ، بل الاستعانة بخبرة القطاع الخاص المتخصص في الادارة ، من أجل رفع كفاءة ادارة الخدمات العامة ، تحت إشراف الأجهزة الحكومية الرقابية وأيضا رقابة مجلس الأمة.

وذكر أنه في جميع الأحوال فإن كل برامج الخصخصة لن تكون لبيع الدولة كما يثار ، مبينا أنه وفق مفهوم القانون هناك إجراءات يلزم اتباعها قبل إجراء أي عملية تخصيص.

وأشار الى ان القانون يوفر حماية كاملة لدور الدولة في المؤسسات التي يتم نقل ملكيتها ، عن طريق احتفاظها «بالسهم الذهبي» الذي يخولها حق الاعتراض على أي قرار غير مناسب ، كما يضمن القانون مشاركة المواطنين في عملية التخصيص ، وهذا ما حرصت الوثيقة على تأكيده.

وبين وزير المالية أن الوثيقة لا تطرح نقل الخدمات والمنافع العامة الى شركات احتكارية خاصة ، بل تدعو الى تحويل بعض الأنشطة العامة ذات الطابع الاقتصادي الى شركات مساهمة عامة ، تتوزع فيها الملكية على قطاع عريض من المواطنين باكتتابات عامة ، وبمشاركة الدولة وحضورها التنظيمي والرقابي اضافة الى ضمان فتح باب المنافسة.

أضاف ان الوثيقة تلزم بحماية الموظفين القائمين على رأس عملهم ، وتوفير فرص وظيفية جديدة للعمالة الوطنية ، وهي أحد أهم أهداف الوثيقة ، داعيا الى قراءة مضمون الوثيقة على نحو دقيق ومتكامل وليس مجتزئا ، مبينا ان الوثيقة اكدت على عدم امكانية نجاح أي برنامج للتخصيص اذا لم تواكبه إجراءات تعزز المنافسة ، وأشارت الى أن تفعيل برامج التخصيص سيكون مرتبطا بتعزيز المنافسة وتفعيل النظم الخاصة بتشجيعها ومكافحة الاحتكار من خلال قانون حماية المنافسة 10 لسنة 2007.

وقال ان معظم الإجراءات الإدارية التي تضمنتها الوثيقة لا تتطلب تصويت أو مصادقة مجلس الأمة ، إلا أن مناقشتها مع النواب هو تأكيد على روح التعاون الإيجابي مع مجلس الأمة ، وليكونوا شركاء في الإصلاح ورقباء على الأخطاء ، وذلك لتحقيق مفهوم العمل البرلماني التشريعي والرقابي الذي تؤمن به الحكومة ، خلال فترة تطبيق الوثيقة ، سواء في المجلس الحالي أو المجالس المقبلة.

وأكد مجددا أن أي إجراء يتطلب إصدار تشريعات جديدة أو تعديل تشريعات قائمة حاليا ، لا يمكن أن يتم قبل أن يقوم ممثلو الأمة بمناقشة تلك التشريعات والتعديلات والموافقة عليها ، كل في حينه ، من خلال اللجان البرلمانية المختصة ، ثم عرضها على مجلس الأمة للتصويت عليها ، مرحبا في الوقت ذاته بكل الملاحظات الواردة من النواب أو من المختصين في القطاع الإقتصادي ، وكذلك المواطنين.

العبدالله : هناك

روسيا خلال شهر نوفمبر 2015 ، والمباحثات الرسمية التي اجراها سموه مع الرئيس فلاديمير بوتين ، حظيت بأهمية دولية بالغة واعطت دفعة مهمة للعلاقات الثنائية كما دشنت آفاقا رحبة من التعاون المشترك ، وأثمرت عن توقيع العديد من الاتفاقيات في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والثقافية والنفطية والعسكرية.

واستعرض الاوضاع الاقتصادية ، مشيرا الى ان اسواق النفط العالمية واصلت تقلباتها وتذبذبها منذ انعقاد الدورة الرابعة للجنة المشتركة نتيجة العديد من العوامل المعروفة ، والمتمثلة بتخمة المعروض وتباطؤ الاقتصاد العالمي وطفرة النفوط غير التقليدية وارتفاع المخزون التجاري في الدول المستهلكة الى مستويات قياسية غير مسبوقة.

«الأطباء» : الإضراب

والدفاع والداخلية والحرس الوطني» ، وفق كادر خاص يستثنيهم اصلا من البديل الاستراتيجي، بما يؤكد أن «فكرة المساواة» بين أطباء الصحة والأطباء العاملين بالجهات الحكومية الأخرى هي فكرة من «وحي الخيال» لا أصل لها ، لتبرر الحكومة ضم أطباء الصحة – مع باقي موظفي الدولة – بهذا «البديل» الذي سينتقص من الحقوق المالية للأطباء البشريين والأسنان ، خلال فترة عملهم بل وتمتد آثاره لما بعد التقاعد، مؤكدة أنها «لن تقبل المساس بحقوق الجسم الطبي ، وستستخدم كافة الوسائل النقابية لمنع هذا العبث الذي يمارس ضد الأطباء ، حتى وإن وصل الأمر للإضراب الشامل بكافة المستشفيات والمراكز الصحية» .

ولفت نقيب الأطباء د.حسين الخباز إلى أن اتخاذ قرار الإضراب سيكون بيد جموع الأطباء ، وسيكون للنقابة شرف تنظيم ذلك الإضراب للدفاع عن حقوقهم ومكتسباتهم المشروعة، مؤكدا بالوقت نفسه أن احتجاج الأطباء على هذا التعسف لن يعني تخليهم عن مبادئ مهنتهم الإنسانية ، في علاج وطبابة المرضى والحالات الطارئة ، بل سيكون في الحدود النقابية وخلال فترات العمل وما بعدها، منوها إلى أن طرق الاحتجاج الحضارية لن تقفز للإضراب مباشرة ، بل ستكون ابتداء من الاعتصام ومن ثم الإضراب الجزئي ، وصولا للإضراب الكلي، موضحا أن الهدف من الإضراب هو إيصال رسالة الجسم الطبي برفضهم الانتقاص من حقوقهم الوظيفية والمالية وليس بهدف الإضرار بمصالح الدولة وحق المرضى بتلقي العلاج.

وقال الخباز إن فكرة إضراب الأطباء قد تكون مرفوضة لدى البعض ، إلا أن تجارب نقابات الأطباء بالعديد من الدول أثبتت نجاحها كتجربة نقابة أطباء بريطانيا وألمانيا وغيرها من الدول الأخرى، مؤكدا أن الجهود الكبيرة التي يقوم بها الأطباء يجب أن تكون محل تقدير بعد عناء العلم والمعرفة والسهر على راحة المرضى وطبابتهم، لا أن تفاجئهم الحكومة بما يسمى بالبديل الاستراتيجي الذي يزعم مساواة أصحاب الشهادات المتماثلة ببعضهم في وقت لا يمكن أصلا القبول بفكرة مساواة «أطباء الصحة» بأطباء القطاعين النفطي والعسكري، لأن القانون استثنى تلك القطاعات من هذا البديل العبثي.

أضاف أن «هذا التمايز الوظيفي «غير المبرر» ضد أطباء الصحة والقائم عليهم بهذا القانون ، سيكون له تبعات عديدة على مستوى الخدمة الصحية ومهنة الطب التي أصبحت طاردة للكفاءات ، بسبب تدني سلم الرواتب ، والإرهاق الكبير الذي يعاني منه الأطباء بساعات العمل الإضافية بالخفارات والعطل الرسمية ، دون أن يتقاضوا «دينارا واحدا» عن تلك الأعمال، هذا بالإضافة للاستقطاعات المالية الكبيرة من قيمة البدلات خلال الإجازات الدورية، والاصطدام بعراقيل الفساد الإداري و«الشللي» المستشري بالقطاع الصحي، ناهيكم عن بيئة العمل غير الآمنة التي يعيشها الأطباء بجرهم للمخافر والمحاكم والسجون، وصولا للاعتداءات اليومية في ظل اكتفاء وزارة الصحة بالتفرج عليهم بل ووقوف رأس الهرم الوزاري – ممثلا بالوزير العبيدي – ضد إقرار قانون المسئولية الطبية الذي كان سيحميهم من تلك التبعات، مشيرا أنه في ظل كل ذلك الفشل الإداري والفساد المستشري وتلك الظروف «السوداوية» التي يعاني من الجسم الطبي يوميا ، يأتي ما يسمى بالبديل الاستراتيجي ليزيد من طين تلك الظروف والفساد «بله» بالانتقاص من رواتب الأطباء بذريعة مساواتهم مع «أشباح» غير موجودين أصلا !

وختم الخباز بالتأكيد أن أي انتقاص من حقوق الأطباء سيكون له تداعيات خطيرة ، وسيساهم بهجرة الكفاءات الطبية للقطاع الخاص ودول الخارج ، بما سيترتب عليه تدهور المستوى الصحي ، وسينعكس على علاج وطبابة المرضى، مؤكدا أن النقابة لن تتفرج على هذا المخطط العبثي وسيكون لها – مع الأطباء – كلمة ضد كل من يحاول المساس بحقوقهم الوظيفية والمالية ، حتى وإن اقتضت الضرورة الوصول لآخر طرق الاحتجاج «بالإضراب الشامل».

كويتي يخطط

تدريب وتعبئة عشرات بل آلاف المتطرفين من العرب والمكسيكيين ، ولكن من الأمريكيين العائدين من سوريا أيضا ، ونقلت عنه في تقرير خصصته لـ «داعش على الحدود الأمريكية» ، قوله : إن «الحدود الفاصلة بين المكسيك والولايات المتحدة، ليست سوى مجموعة من المناطق الحرة المفتوحة، التي يمكنني اختراقها بسهولة مع مجموعة من الرجال لقتل الآلاف في ساعات قليلة، في تكساس أو أريزونا» .

أضافت الصحيفة أن «خبير» الكويتي المطرود من بلاده، قيادي سابق في القاعدة انشق والتحق بداعش، مثل العشرات غيره من مرتزقة «الجهاد الإرهابي».

وتميز الكويتي البالغ اليوم 52 سنة، بمسيرة حافلة، حسب الصحيفة، في عالم الإرهابي السري، بعد أن تنقل بين دول عدة، مثل باكستان وأفغانستان واليمن، حيث درب عشرات الإرهابيين المنتمين إلى القاعدة، قبل أن يختفي فجأة ليظهر حسب مصادر الصحيفة الإيطالية في ولاية شيواوا المكسيكية، على بعد كيلومترات قليلة من الحدود الأمريكية حيث يقيم منذ أكثر من سنة.

وأوضحت الصحيفة أن الرجل نجح في إحداث قاعدة متقدمة لداعش في القارة الأمريكية في منطقة أتابرا، أحد معاقل تهريب المخدرات وكارتيلات الجريمة المنظمة والعنيفة، في ما يقترب من التحالف الاستراتيجي بين الجريمتين.

وأكدت أن الإدارة الأمريكية وقطاعات واسعة من الإعلام الأمريكي تتعمد التكتم على الأمر، حسب وزيرة الخارجية المكسيكية كلاوديا رويث التي تؤكد «لا نعرف على وجه اليقين إذا كان الأمر يتعلق بأسلوب أمريكية، أم أنه تجاهل متعمد» بعد تنامي هذه الموجة من المتطرفة ، في مناطق خارجة تقريبا عن سيطرة الحكومة الفدرالية في مكسيكو، قبل أن تضيف «إذا لم تتحرك أمريكا فإن مد هذه الموجة ربما يرتفع بشكل في غاية السوء بالنسبة للإدارة الأمريكية».

وفي الوقت الذي يُخيم فيه الصمت الرسمي الأمريكي على هذه القاعدة المتقدمة، نجحت الأخيرة في استقدام الرجال والمؤيدين، ولكن أيضا كميات هامة من الأسلحة المتوسطة والذخيرة وحتى بعض الأسلحة المضادة للطائرات مباشرة من ترسانة صدام حسين السابقة.

وتؤكد الصحيفة أن هذه التحذيرات لا تصل على ما يبدو إلى واشنطن، التي لا يبدو أنها معنية بالخطر الداهم، الأمر الذي دفع حاكم ولاية تكساس الجمهوري غريغ أبوت، إلى قرع جرس الإنذار، ودعوة المتسابق على الترشيح للانتخابات الرئاسية الأمريكية الجمهوري الآخر دونالد ترامب، إلى الانتباه والاهتمام بالموضوع، وذلك بشكل علني مثير عندما قال في كلمة ألقاها في تكساس إن «عملاء داعش نفذوا عشرات المهام الاستطلاعية في تكساس قبل العودة إلى المكسيك، تمهيدا على ما يبدو لتنفيذ ضربات محتملة».

وأشارت الصحيفة إلى أن النجاح الحقيقي للمطلوب الكويتي يتمثل في اختراقه النسيج الاجتماعي والحصول على تأييد المكسيكيين المسيحيين ودعمهم له، فإلى جانب نجاحه في تحويل آلاف المكسيكيين إلى الإسلام على طريقة داعش، فإن الآلاف من الكاثوليك يؤيدون «داعش المكسيكي» لأكثر من سبب، أهمه العداء المتأصل للأمريكيين.

وتنقل الصحيفة عن «خبير» اعتزازه بعلاقاته بالمكسيكيين ، قائلاً إن «اللقاء والوصول إلى نقاط تواصل مع المكسيكيين أسهل بكثير من الالتقاء مع الأوروبيين، فهم مثلنا عاطفيون ويلتزمون بكلمة الشرف، ولا يخونون بسهولة».

ولكن الصحيفة تُشير إلى أن العلاقة بين الداعشي الكويتي والكاثوليك المكسيكيين، ليست بالضرورة علاقة «روحية أو دينية» ، بقدر ما هي علاقة عداء مشترك لأمريكا، خاصة بسبب الجريمة المستفحلة في المنطقة والدور الحاسم للولايات المتحدة في ضرب كارتيلات المخدرات.

وفي هذا السياق، تشير الصحيفة إلى الحلف بين داعش والعصابات المكسيكية ، التي وجدت فيه حليفاً مناسبا ومصالح مشتركة للجانبين ، وهو ما يعكسه تطور جرائم الخطف وتهريب المخدرات ، بما في ذلك الشراكة التي ظهرت أخيراً بين أحد أشهر زعماء كارتل سينالوا، بعد اعتقال زعيمه التاريخي المشهور «ال شابو» المعروف باسم إسماعيل ال مايو زامبادا وعصابة «خبير» في المنطقة.

وفي سياق آخر، أشارت الصحيفة إلى تقرير وكالة مكافحة المخدرات الأمريكية، دي أي ايه، الذي أكد «التصاعد الكبير للاغتيالات والتصفيات في المنطقة بين عدد من عصابات المخدرات، مع الإشارة إلى ظهور طريقة جديدة، وغير مألوفة في المنطقة، وهي القتل ذبحا، في ما يشبه التوقيع الجديد» الذي يحيل بسهولة إلى داعش الذي اشتهر بمثل هذه المجازر في مناطق نفوذه في الشرق الأوسط.

«العدل» : إصدار

في حين بلغ عدد وثائق حصر الوراثة الصادرة لهم 123 وثيقة.

وأشار إلى أن الإدارة أنجزت 277 معاملة فحص طبي قبل الزواج ، موضحا أن عدد المراسلات الخاصة بفئة المقيمين بصورة غير قانونية ، بين إدارة التوثيقات الشرعية والجهاز المركزي ، خلال تلك الفترة بلغت 4266 مراسلة.

وأكد الحماد أن استخراج تلك الوثائق يتم بسهولة ويسر ، نتيجة للمستوى العالي من التعاون والتنسيق بين وزارة العدل والجهاز المركزي.

الحكومة الفلسطينية

وقال الغانم إن الدفعة الأولى تمثل 50 بالمئة من المنحة الكويتية ، لإعادة إعمار ما دمره الاحتلال الاسرائيلي في حربه الأخيرة على القطاع عام 2014.

كما أشار إلى أن الدفعة الأولى من المنحة تأتي في إطار إعلان الكويت تخصيص 200 مليون دولار ، لإعادة إعمار قطاع غزة ، خلال في مؤتمر المانحين الذي عقد في القاهرة في أكتوبر 2014.

وكان الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وقع مع الحكومة الفلسطينية في مارس من العام الماضي بالعاصمة الأردنية عمان ، اتفاقية يقدم بموجبها منحة بقيمة 200 مليون دولار ، لإعادة أعمار المحافظات الجنوبية من قطاع غزة ، في إطار تعهد الصندوق بتقديم مساعدات خلال مؤتمر القاهرة.

وتشمل المنحة الكويتية مشروع إسكان لإعادة أعمار 1500 وحدة سكنية موزعة على جميع المحافظات الجنوبية للقطاع ومشروع خط نقل مياه من شمال الى جنوب القطاع ودعم القطاعات الاقتصادية والثروة الحيوانية في محافظات القطاع ومشروع البنية التحتية لبلديات القطاع وعددها 25 بلدية.

سوريا : عشرات

من الهجمات على حلب، شمالي البلاد.

وقتل 25 مدنيا الجمعة وجرح 40 آخرون في غارات جوية شنتها القوات النظامية على مناطق تسيطر عليها المعارضة في حلب.

وحذرت الولايات المتحدة، والأمم المتحدة من تصاعد أعمال العنف في سوريا، وهناك مخاوف من انهيار اتفاق إنهاء الأعمال العدائية، الذي توسطت فيها روسيا والولايات المتحدة بين المعارضة والحكومة.

وأعلنت قوات أسايش الكردية والقوات الحكومية هدنة بينهما في القامشلي، شمال شرقي سوريا، بعد ثلاثة أيام من المعارك التي أدت إلى مقتل أكثر من 26 شخصا.

وجاء في بيان أسايش أن الهدنة دخلت حيز التنفيذ فجر الجمعة، وأفادت وكالة رويترز بأن الهدنة سارية ، بينما يقول شهود والمرصد السوري لحقوق الإنسان، ومقره بريطانيا، إن القوات الكردية لم تنسحب من المناطق التي سيطرت عليها في الفترة الأخيرة.

وكانت القوات الكردية سيطرت في المعارك على مناطق كانت بيد القوات الحكومية في مدينة القامشلي، بمحافظة الحسكة، بينها السجن المركزي.

ويسيطر الأكراد على أغلب مناطق القامشلي، قرب الحدود التركية، وإن كانت القوات الحكومية موجودة في وسط المدينة وفي المطار.

ولم يتمكن الوسطاء من حمل الأطراف المتنازعة على احترام وقف الأعمال العدائية، بهدف فسح المجال لتقدم محادثات السلام في جنيف.

وتعهد المبعوث الأممي، ستيفان دي مستورا، الجمعة، بالمضي قدما بالمحادثات على الرغم من تعليق وفد المعارضة المسلحة الرئيسية مشاركته، بسبب الغارات الجوية التي تشنها القوات الحكومية على مناطق المعارضة.

قائد الجيش

سوريا، وذلك بعد أنباء تحدثت عن مقتل عدد من عناصر اللواء الإيراني في حلب السورية.

وقال اللواء صالحي إن مسؤولية إرسال «قوات عسكرية استشارية» إلى سوريا ليس من مهام الجيش، وإن مؤسسة أخرى «الحرس الثوري» ن تقوم بإرسال العسكريين، حسب ما جاء في وكالة فارس الإيرانية.

وتحدثت أنباء تبنتها وكالات إيرانية معروفة أن طهران أرسلت وحدات خاصة من الكوماندوس في الجيش الإيراني لمؤازرة قوات الحرس الثوري والميليشيات التابعة لها في سوريا، الأمر الذي يرفضه قائد الجيش الإيراني، معترفا بنفس الوقت أن أفرادا من جيشه قد ذهبوا طواعية، وأنهم تحت قيادة «المؤسسة المسؤولة» ، حسب تعبيره.

تأتي تصريحات صالحي في حين كان قد صرح علي أراسته، مساعد المنسق العام في الجيش الإيراني في حديث لوكالة تسنيم التابعة للحرس الثوري الإيراني، أن عددا من عناصر اللواء 65 تشارك بصفة «مستشارين» في الحرب الدائرة بسوريا.

وشيعت طهران عددا ممن يوصفون بـ«القبعات الخضر» التابعين للجيش الإيراني إثر معارك في سوريا بعد أسبوع تقريبا من إرسالهم دفاعا عن نظام بشار الأسد، رغم الادعاءات التي تحدثت عن جاهزيتهم للمعارك الصعبة.

مصر : تأجيل

القضية مرسي وعشرة أشخاص آخرين.

وإذا صدر حكم بإدانته، فإنها ستكون رابع إدانة له، إذ سبق أن حكم عليه بالإعدام ثلاث مرات، وبالسجن المؤبد مرة واحدة وبالسجن عشرين عاما مرة أخرى.

وتتهم السلطات المصرية قطر بدعم جماعة الإخوان المسلمين المحظورة.

وكان مرسي، أول رئيس مصري منتخب ديمقراطيا، قد أمضى عاما واحدا في الحكم عندما أزاحه الجيش من الحكم واعتقله في يوليو من عام 2013.

وأعلن الجيش وقتها أنه سيحاكمه بتهم منها «التخابر» والهروب من السجن أثناء الثورة التي أطاحت بالرئيس السابق، حسني مبارك، عام 2011.

ويتهم الادعاء العام الموقوفين بتسريب «وثائق سرية» إلى قطر.

ويقول إن الوثائق تحتوي على معلومات تخص «الأمن القومي» وإنها بيعت للمخابرات القطرية بمليون دولار.

وقد قضت محكمة عام 2015 بإعدام الرئيس مرسي في قضية الهروب من السجن وتنفيذ هجمات على مراكز شرطة في انتفاضة 2011.

وكان قد اعتقل هو وقياديون من جماعة الإخوان المسلمين بعد اندلاع الانتفاضة يوم 25 يناير 2011.

وقد خرج الآلاف من السجن، بعدما هاجم محتجون مراكز شرطة وأحرقوها.

وحكم على مرسي بالمؤبد بتهمة التخابر مع إيران ودول أخرى، وكذلك مع حزب الله اللبناني وحركة حماس الفلسطينية.

وقضت محكمة أخرى بسجنه 20 عاما في قضية الاشتباكات التي اندلعت أمام قصر الرئاسة في ديسمبر 2012، بين مؤيديه ومعارضيه، وقتل فيها 10 أشخاص.

وقد اندلعت الاشتباكات بعد إصدار مرسي لإعلان دستوري يحصن قراراته أمام القضاء، وبعدها أعلن الجيش عزله.

وشن الأجهزة الأمنية منذ ذلك الوقت حملة على أنصار مرسي، أدت إلى مقتل المئات من المحتجين على وسجن الآلاف منهم.

وصدرت أحكام بإعدام المئات، بينهم قياديون في جماعة الإخوان المسلمين، وإن كان العديد منهم استأنفوا الحكم، وتقررت إعادة محاكمتهم.

وصنفت السلطات المصرية جماعة الإخوان المسلمين، التي ينتمي إليها مرسي، جماعة إرهابية